

Distr.: General
25 November 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ١٣٢ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة
السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

الباب ١٣، مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية

التقرير الحادي عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية لفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/6 (Sect.13)/Add.1). وخلال نظرها في التقرير، اجتمعت بالمديرة التنفيذية وممثلين آخرين لمركز التجارة الدولية وبممثلين للأمين العام.

٢ - وعملا بالترتيبات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩، قُدمت في الوثيقة A/64/6 (Sect.13) ملزمة مبسطة للميزانية تشمل تقديرات أولية لتغطية برنامج أنشطة مركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١^(١)، بأن تحيط الجمعية العامة علما، بدون الإخلال بنظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة المفصلة للمركز لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بالموارد المقترحة في التقديرات الأولية للميزانية، بما في ذلك

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٧ (A/64/7)، الفصل الثاني، الفقرة رابعا-٥٩.



طلب ١٩ وظيفة جديدة (وظيفة واحدة برتبة مد-١، وخمس وظائف برتبة ف-٥، وثمان وظائف برتبة ف-٤، ووظيفتين برتبة ف-٣، وثلاث وظائف برتبة ف-٢)، وإلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عدد الوظائف الجديدة المطلوبة للمركز لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ انخفض من ١٩ إلى ١٢ وظيفة عقب إجراء تقييم داخلي. وأبلغت اللجنة عقب الاستفسار بأن الوظائف الـ ١٢ المطلوبة في مشروع الميزانية المفصل هي وظائف محددة تقنيا وموجهة نحو المجالات ذات الأولوية الأكبر.

٣ - وترد المعلومات المتعلقة بالاحتياجات التقديرية من الموارد والإيرادات المتوقعة لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في الجدول ١٣-٤ من وثيقة الميزانية (A/64/6 (Sect.13)/Add.1). وستمول الميزانية بالتساوي من الأمم المتحدة، عن طريق الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، وهما المنظمتان الأم لمركز التجارة الدولية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول أن الاحتياجات لفترة السنتين تقدر بمبلغ ٧٢ ٠٨٩ ٠٠٠ فرنك سويسري، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٩٤٩ ٤٠٠ فرنك سويسري، أو ٥,٨ في المائة، بالمقارنة إلى الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتتعلق الزيادة أساسا بإنشاء ١٢ وظيفة إضافية (انظر الفقرة ٧ أدناه)، يقابلها جزئيا اقتراح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). ويتوقع أن تبلغ الإيرادات المتنوعة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ مبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، وهو نفس المستوى المحقق في فترة السنتين الحالية. وكما هو مبين في الفقرة ١٣-٢٣ من وثيقة الميزانية، تُقدر مساهمة كل منظمة أم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٢٠٠ ٥٥٧ ٣٧ فرنك سويسري، بعد إعادة تقدير التكاليف، أو ٢٩٨ ٣١ دولار بسعر الصرف البالغ ١,٢٠ فرنك سويسري للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة.

٤ - ويبين الأمين العام في الفقرة ١٣-٢٦ من وثيقة الميزانية أنه ستتاح موارد خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تقدر بما يقرب من ٧٥ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يكافئ ٩٠ ٦٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، ويمثل ذلك زيادة في مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للمركز تبلغ نحو ١١,٦ في المائة في العام مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة الاستشارية عقب الاستفسار بأن موارد خارجة عن الميزانية استُخدمت لتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وتطوير البرامج وتصميمها عندما لم تتوافر مصادر تمويل أخرى. أما موارد الميزانية العادية فقد دعمت تطوير وتنفيذ الكفاءات الأساسية ومجالات الاختصاص الرئيسية للمركز، وتصميم البرامج وتطوير المنتجات/الخدمات، وإدارة البرامج، والإشراف والرصد، كما سمحت للمركز بتوفير المنافع العامة العالمية لجميع أصحاب المصلحة. واستُخدمت موارد الميزانية العادية أيضا لتمويل

وظائف مرتبطة بالهيكل الإداري والمادي للمركز وتنظيمه الداخلي، بما في ذلك الرقابة والرصد والتقييم ومراجعة الحسابات. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن جزءا من موارد المركز الخارجة عن الميزانية حُوِّل لتغطية الكفاءات الأساسية، سعيا للوفاء بالاحتياجات الملحة للبلدان.

٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المركز شرع في عملية لإدارة التغير خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقب الاستنتاجات التي توصل إليها تقييم خارجي شامل واستنادا إلى توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر A/62/7/Add.10، الفقرة ٨). وأُبلغت اللجنة الاستشارية عقب الاستفسار بأن تلك العملية قد اكتملت الآن. ويُعلن الأمين العام في الفقرة ١٣-٩ من وثيقة الميزانية أن المركز، نتيجة لعملية إدارة التغير، أعاد تركيز أنشطته حول مجالات الاختصاص الرئيسية الخمسة التالية: '١' استراتيجية التصدير؛ '٢' سياسات الأعمال والتجارة؛ '٣' تعزيز مؤسسات دعم التجارة؛ '٤' توفير المعلومات المتعلقة بالتجارة؛ '٥' القدرة التنافسية للمصدرين. ويبين الأمين العام كذلك في الفقرة ١٣-١٠ أن مجالات الاختصاص الجديدة استُخدمت لإعادة هيكلة المركز من أجل مواءمة هيكله بمتطلبات الإنجاز. وزُودت اللجنة الاستشارية عقب الاستفسار بجدول تفصيلي يبين الهيكل الإداري للمركز وتوزيع وظائفه لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر المرفق). وتشير اللجنة الاستشارية إلى نتائج عملية إدارة التغير وتتوقع من الأمين العام أن يواصل تقديم التقارير عن النتائج المحققة في سياق مشاريع الميزانية المقبلة.

٦ - وتشير اللجنة الاستشارية كذلك إلى أن تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج يشكل جزءا رئيسيا من عملية إدارة التغير (انظر A/62/7/Add.10، الفقرة ٨). وقد أُبلغت اللجنة أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بأن تحول المركز إلى الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج هو عملية مستمرة وأن المركز يعتزم في ذلك الصدد إدخال تحسينات ملحوظة في أسلوب عرض ميزانية فترة السنتين (انظر A/62/7/Add.10، الفقرة ٨). وإذ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن المركز بذل بعض الجهود لتحسين عرض وثيقة ميزانيته فإنها ترى أن هنالك الكثير مما ينبغي عمله. وينبغي أن تتضمن مشاريع الميزانية في المستقبل على الأخص معلومات إضافية عن النتائج المحققة خلال فترة السنتين السابقة، وأن تركز بمزيد من العمق على تحديد النواتج ووضع مؤشرات إنجاز واضحة وذات معنى. وينبغي للمركز، وهو ماضٍ في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج، أن يواصل الاستفادة من تجارب المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وما استخلصته من دروس.

٧ - ويرد في الفقرات من ١٣-١٧ إلى ١٣-٢١ والجدولين ١٣-٢ و ١٣-٥ من وثيقة الميزانية بيان للاحتياجات المقترحة من الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتتضمن الفقرات من ٨ إلى ١٦ أدناه ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المقترحات الواردة في الفقرتين ١٣-١٩ و ١٣-٢٠ بخصوص إنشاء ١٢ وظيفة جديدة (وظيفة واحدة برتبة مد-١، و ثلاث وظائف برتبة ف-٥، وأربع وظائف برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣، وثلاث وظائف برتبة ف-٢)، وإلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٨ - ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفة برتبة مد-١ لمدير شعبة السياسات والبرنامج، تضطلع بالمسؤولية عن توفير توجيه وإدارة معتمدين لبرنامج أعمال الشعبة وموظفيها وكفالة التعاون الوثيق مع البلدان الشريكة على صياغة برامج مساعدة تقنية تلي الاحتياجات في مجال التجارة. وأبلغت اللجنة الاستشارية عقب الاستفسار بأن القيادة على مستوى مد-١ ضرورة لكفالة التمكن من تكييف الأساليب والمنهجيات التي طورها المركز بفعالية بما يناسب الاحتياجات المحددة للبرامج. وأبلغت اللجنة كذلك بأن استعراضاً أُجري للهيكل التنظيمي للمركز خلال إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ أظهر عدم إمكانية إنشاء الوظيفة الإضافية المطلوبة من الرتبة مد-١ عن طريق إعادة التصنيف إلى رتب أعلى، نظراً للواجبات والمسؤوليات الموكلة إلى الوظائف القائمة من الرتبة ف-٥، وجميعها مشغولة حالياً. ونظراً لما سبق توصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح إنشاء وظيفة من الرتبة مد-١ لمدير شعبة السياسات والبرنامج.

٩ - ويقترح الأمين العام إنشاء الوظائف الثلاث التالية برتبة ف-٥:

(أ) وظيفة كبير منسقي شؤون أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مكتب مدير شعبة السياسات والبرنامج، مهمة شاغلها تنسيق الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً وكفالة اتساق عمل المركز في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد ما يلي: "أ" تؤكد الخطة الاستراتيجية للمركز للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ أن نسبة ٥٠ في المائة على الأقل من المساعدة التقنية التي يقدمها ستخصص لهذه المجموعة من البلدان؛ "ب" أوصى الفريق الاستشاري المشترك في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بأن يواصل المركز إعطاء الأولوية لعمله لصالح تلك البلدان.

(ب) وظيفة لأخصائي في مجال تيسير التجارة في قسم بيئة الأعمال التابع لشعبة الأعمال والدعم المؤسسي، مهمة شاغلها وضع أدوات وخدمات محددة لتيسير التجارة، مع التركيز على تمويل التجارة، واستهداف المؤسسات التجارية المصدرة الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن الاقتصادات النامية والمارة بفترة انتقالية؛ ووضع استراتيجيات مبتكرة وصياغة مقترحات جديدة للمساعدة التقنية في مجال تيسير التصدير/التجارة وتمويل التجارة؛ ووضع وتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية للمشاريع/البرامج وبناء القدرات فيما يتصل بتيسير التجارة وتمويلها؛

(ج) وظيفة لكبير محللي الأسواق في شعبة تنمية الأسواق، يتولى دورا قياديا في صياغة ومواصلة تطوير أدوات المركز لتحليل مدى الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك توسيع نطاق العمل في مجالي الخدمات والتدابير غير المتعلقة بالتعريفات الجمركية؛ وتطوير أدوات شبكية، فضلا عن تقديم خدمات القيمة المضافة ذات الصلة، بتعاون وثيق مع منظمات دولية أخرى؛ وقيادة فريق من المحللين لمواصلة تطوير أدوات أخرى تتعلق بالمعلومات التجارية، تتسم بأهمية حاسمة لكل من المؤسسات التجارية والمفاوضين التجاريين.

١٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول المقترحات الواردة في الفقرة السابقة، باستثناء الاقتراح المتعلق بإنشاء وظيفة من الرتبة ف-٥ لأخصائي تيسير التجارة في قسم بيئة الأعمال. وترى اللجنة أن مهام الوظيفة ليست جديدة ولذلك ينبغي استيعابها ضمن القدرات القائمة.

١١ - ويقترح الأمين العام إنشاء الوظائف الأربع التالية برتبة ف-٤:

(أ) وظيفة لموظف استراتيجية التصدير في قسم استراتيجية التصدير المنشأ حديثا بشعبة السياسات والبرنامج، مهمة شاغلها الاستجابة للطلبات المتعلقة باستراتيجية التصدير الوطنية والمساعدة على تطوير منهجية استراتيجية التصدير الوطنية. والغرض العام للوظيفة المقترحة هو تعزيز القدرات الابتكارية للمركز في مجال تنمية استراتيجيات التصدير والقدرة على التنافس في التصدير؛

(ب) وظيفة لموظف تجارة الخدمات في قسم التنافس القطاعي بشعبة تنمية الأسواق، مهمته تزويد المركز بالخبرات التقنية والإدارية في مجال تجارة الخدمات. ويتولى شاغل الوظيفة المقترحة وضع وتنفيذ برامج المساعدة التقنية، وكذلك تزويد المركز والجهات المستفيدة في الميدان بمعارف متخصصة عن تنمية تصدير الخدمات؛

(ج) وظيفة في مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل مكتب إقليمي في مدينة مكسيكو. ويتولى شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولية إقامة الصلات وإعداد

معارف قطرية تغطي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ودعم وضع وتنفيذ أنشطة المركز في المنطقة؛ ووضع مقترحات المشاريع استنادا إلى احتياجات العملاء وفرص جمع الأموال؛ ومواصلة إقامة العلاقات مع الممثلين الميدانيين للجهات المانحة؛ وأبلغت اللجنة الاستشارية عقب الاستفسار بأن المكتب الإقليمي في مكسيكو سيكون المكتب الإقليمي الوحيد للمركز الذي يقع خارج جنيف؛

(د) وظيفة كبير موظفي البرامج في قسم تعزيز المؤسسات التجارية بشعبة الأعمال والدعم المؤسسي، مهمة شاغلها المساعدة على وضع خطة شاملة لأسس المقارنة، استنادا إلى أفضل الممارسات العالمية، من أجل تحديد تنمية قدرات منظمات الترويج التجاري وغيرها من مؤسسات دعم التجارة بصورة موضوعية. ويتولى شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولية عقد اجتماعات فريق الخبراء وتقديم الخدمات لها؛ وإسداء المشورة بشأن تصميم الخطة؛ ووضع المنهجية المفصلة؛ وتنفيذ الخطة في سلسلة من البلدان.

١٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول المقترحات الواردة في الفقرة السابقة، باستثناء الاقتراح المتعلق بإنشاء وظيفة من الرتبة ف-٤ لكبير موظفي البرامج في قسم تعزيز المؤسسات التجارية. وترى اللجنة أن مهام الوظيفة قد لا تستمر الحاجة إليها بعد وضع خطة أسس المقارنة. وعليه ينبغي تمويلها في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٣ - ويقترح الأمين العام أيضا إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٣ لمنسق التعلم الإلكتروني في قسم خدمات المعلومات التجارية بشعبة تنمية الأسواق. وقد زاد المركز استخدامه للتعلم عن بعد باعتباره آلية لبناء القدرات، سعيا لتوسيع نطاق أنشطته الاتصالية إلى أقصى حد وسد الاحتياجات المتزايدة إلى بناء القدرات والتدريب. وعليه يتولى شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولية إدارة نظم التعلم الإلكتروني من أجل السماح لعملاء المركز بالاستفادة من أنشطته التدريبية. وستسمح الوظيفة المقترحة للمركز بصقل نهجه الحالية بحيث يتسنى له توفير أكبر قدر ممكن من أنشطة التدريب عبر منصة للتعلم الإلكتروني، مما سيشكل أيضا مساهمة قيمة في الجهود التي يبذلها المركز من أجل التحول إلى منظمة أكثر مراعاة للبيئة. وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم قبول اقتراح الأمين العام، إذ ترى أن مهام الوظيفة ليست جديدة ولذلك ينبغي استيعابها ضمن القدرات الموجودة.

١٤ - ويقترح الأمين العام إنشاء الوظائف الثلاث التالية برتبة ف-٢:

(أ) وظيفة لموظف برامج معاون في قسم تعزيز المؤسسات التجارية بشعبة الأعمال والدعم المؤسسي، مهمة شاغلها المساعدة على تنفيذ الخطة الشاملة لأسس المقارنة

لأغراض مؤسسات دعم التجارة (انظر الفقرة ١١ (د) أعلاه)، وتنظيم مؤتمرات المنظمة العالمية لترويج التجارة؛

(ب) وظيفة لمصمم رسوم معاون في قسم الاتصالات والمناسبات. مكتب المدير التنفيذية، مهمة شاغلها العمل بشكل وثيق مع فريق الاتصالات وموظفي المركز على فهم احتياجات المركز في مجال التصميم؛ وتطوير مفاهيم ونماذج تصميمية جديدة في إطار المبادئ التوجيهية القائمة فيما يتصل بالعلامات التجارية وسياسات الاتصالات؛ وإعداد مواد التسويق من أجل تعزيز رؤية "صوت واحد ومظهر واحد ومركز تجارة دولية واحد" فيما يتعلق بهوية المركز؛

(ج) وظيفة لموظف برامج معاون في مكتب مدير شعبة الأعمال والدعم المؤسسي. ويتولى شاغل الوظيفة المقترحة، بالتعاون الوثيق مع مدير الشعبة، مسؤولية تنسيق رصد أنشطة الشعبة ومنجزاتها وتحليلها وتقديم التقارير عنها، وفقا للمبادئ الرئيسية للإدارة القائمة على النتائج، وكذلك كفالة الامتثال لمتطلبات الرصد وتقديم التقارير والتقييم؛ وتحقيق أقصى قدر من إبراز أنشطة الشعبة وإنجازاتها؛ والاضطلاع بالتخطيط المالي وتقديم التقارير عن استخدام الموارد؛ وإجراء التحاليل والبحوث؛ وإقامة اتصالات فعالة مع رؤساء الأقسام وغيرهم من الجهات المعنية في الداخل والخارج.

١٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول المقترحات الواردة في الفقرة السابقة، باستثناء الاقتراح المتعلق بإنشاء وظيفة من الرتبة ف-٢ لمصمم رسوم معاون. وترى اللجنة أن من المرجح أن تكون مهام الوظيفة قصيرة الأجل بطبيعتها، ولذلك توصي بأن تُموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٦ - ويوصي الأمين العام أيضا بإلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، أولاهما في قسم الاتصالات والمناسبات والثانية في مكتب مدير شعبة الأعمال والدعم المؤسسي. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام.

١٧ - وتقدر الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ١٠٠ ٤٢ ١٦ فرنك سويسري، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٧٠٠ ١٥٤ فرنك سويسري، أو ١ في المائة، بالمقارنة إلى الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكما ورد في الفقرة ١٣-٢٢ من وثيقة الميزانية، يقابل الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى واستئجار أماكن العمل والأثاث والمعدات المتعلقة بالوظائف الجديدة المقترحة، فضلا عن معدات التداول بالفيديو، انخفاض في الاحتياجات من المعدات المكتبية. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بخصوص الموارد

غير المتعلقة بالوظائف، مع مراعاة ضرورة تعديل التقديرات على ضوء التوصيات الواردة في الفقرات من ٨ إلى ١٦ أعلاه.

١٨ - وقد استفسرت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في الميزانية المقترحة للمركز، عن الآليات القائمة لكفالة التنسيق الفعال بين المركز والوكالتين الأم، وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وتلقت اللجنة ردا مفاده أن المركز أقام علاقة عمل وثيقة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية على الصعيدين الاستراتيجي والفني. وعقد الرؤساء التنفيذيون للمنظمات الثلاث اجتماعات منتظمة لتنسيق الأنشطة، فضلا عن ذلك أقيمت علاقات عمل بين الشعب الفنية ذات الصلة. وأبلغت اللجنة على نحو أخص بأن المركز والأونكتاد يتعاونان على التنفيذ الفني في المجالات الرئيسية التالية: شفافية المعلومات التجارية؛ والبيئة والتجارة؛ وسياسات الأعمال والتجارة؛ واستراتيجية التصدير. وفي إطار المعونة لصالح التجارة، عمل المركز مع منظمة التجارة العالمية في عدد من المبادرات، منها انضمام أقل البلدان نموا إلى المنظمة؛ وتيسير التجارة؛ وتمويل التجارة؛ والتدابير غير المتعلقة بالتعريفات الجمركية؛ والمعايير ومرفق تنمية التجارة؛ وتقديم التقارير والحوكمة. وترحب اللجنة الاستشارية بهذا النهج المنسق وتثق في أنه سيستمر ويتواصل تعزيزه.

١٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على المقترحات المطروحة في الباب ١٣، مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ رهنا بالتوصيات الواردة في الفقرات ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ أعلاه.

6

